السيناريست والروائي الحمدوشي : لهذا نعلق الفشل على كتاب السيناريو

تيلكيل عربي- العدد 13 - من يوليوز 26 إلى 1 غشت 2019

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

زوبعة وسط "البيجيدي"

بسبب "فرنسة التعليم".. و"عودة" مدوية لبنكيران

خدش الإجماع حول التعليم

صادق مجلس النواب، في جلسة عمومية مساء الاثنين الماضي، بالأغلبية على مشروع القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. وقد نال هذا المشروع موافقة 241 نائبا، ومعارضة 4 آخرين، فيما امتنع 21 نائبا عن التصويت.

من جانبه، حاول الفريق النيابي لـ"البيجيدي"، الحزب الذي يقود الحكومة، والذي من المفترض أن يكون أول المدافعين عن مشروع القانون، أن يمسك العصا من الوسط بتوجيه من الأمانة العامة، حيث صوت بـ"نعم"، باستثناء نائبين منه (ارتأيا التغريد خارج السرب)، على مشروع القانون برمته مقابل امتناعه عن التصويت على المادتين 2 و31 من مشروع القانون المتعلقتين بالهندسة اللغوية.

طبعا لم يكن ما قام به نواب "البيجيدي" كافيا لإطفاء غضب عدد من قيادات في الصف الأول والثاني لحزب إسلامي المؤسسات، الذين اعتبروا الأمر بمثابة خيانة لقيم ومبادئ الحزب! وتلك قصة أخرى تقاطعت مع سوابق غيرها لتهدد حزب "المصباح" بالغوص في متاهات ظلام الفرقة والتشتت.

لا يفترض في القانون الإطار أن يكون ساحة للنزال السياسي، لأنه يرهن مستقبل أجيال متعاقبة من المغاربة.

في الواقع، كان من الأولى أن يتم العمل على مشروع القانون وإعداده على "نار هادئة"، ليكون قابلا ليس فقط ليصوت عليه كل أعضاء حزب العدالة والتنمية في البرلمان، بل ليصوت عليه كل النواب، وبالإجماع، لأن موضوعه لا يفترض فيه أن يكون ساحة للنزال السياسي، لأنه يرهن مستقبل أجيال متعاقبة من المغاربة... ■

تضمنها القانون الإطار..

10 أولويات ستؤطر التدابير الجبائية في 5 أعوام

أحيل مشروع القانون الإطار حول إصلاح الجباية على الأمانة العامة للحكومة، وينتظر أن ينظر فيه مجلس الحكومة، غير أنه لن يعرض على البرلمان قبل نهاية الدورة الحالية، التي ستنتهي في متم يوليوز الجاري.

الدولة تريد الانخراط في إصلاح جبائي بطريقة "عميقة وتدريجية".

تيلكيل

وسيلهم المشروع بعد المصادقة عليه من قبل الحكومة، واضعي مشروع قانون مالية العام المقبل، الذي يقدم رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، خطوطه العريضة، خلال مجلس الحكومة يومه الخميس.

ويحدد القانون الإطار حول الإصلاح الجبائي، الذي اطلعت عليه "تيلكيل"، قبل عرضه على مجلس الحكومة معالم الإصلاح الجبائي الذي تريد الدولة الانخراط فيه بطريقة "عميقة وتدريجية" خلال الخمسة أعوام المقبلة، ويعين التدابير ذات الأولوية التي يفترض اتخاذها خلال تلك المدة من دخول الإصلاح حيز التنفيذ.

تستعيد التدابير الواردة في الفصول 10 و11 و12 من مشروع قانون الإطار، الخطوط العريضة للمقترحات العشرة التي تمخضت عن مناظرة الجباية، والتي التزم وزير الاقتصاد والمالية محمد بنشعبون، في مستهل ماي، بإدراجها في الإصلاح الجبائي.

يحدد القانون الإطار، الذي جاء بعد المناظرة الوطنية حول الجباية التي عقدت بالصخيرات في ماي الماضي، التدابير ذات الأولوية المبادئ العامة، التي يفترض ترجمتها عبر نصوص "تشريعية وتنظيمية"، وترمي، بشكل خاص، إلى:

01 الخفض التدريجي للضريبة على الشركات، حيث أن الهدف المتوخي هو خلق فرص عمل دائمة وتشجيع الابتكار. وسيمر ذلك، بشكل خاص، عبر "تطبيق معدل خاص بالنسبة للصناعة والتكنولوجيات الحديثة". وحسب المعلومات المحصل عليها، فقد جرى التفاوض حول معدل في حدود 20 في المائة مع وزارة الصناعة.

02 "رفع المساهمة في مجال الضريبة على الشركات، لبعض الأنشطة الخاصة لنظام خاص، والتي ستحدد قائمتها"، وبمجرد تكريسها عبر قوانين المالية السنوية، سيشكل ذلك نهاية لبعض الامتيازات الجبائية.

03 "خلق التقائية المعدلات المتوقعة عبر الأنظمة التفضيلية، القابلة للتطبيق في بعض المناطق والأنشطة المرتبطة بالتصدير

«

التزم وزير الاقتصاد والمالية محمد بنشعبون بإدراج المقترحات العشر لمناظرة الجباية في القانون الإطار.

« مع المعايير الدولية". وهو ما يمكن تسميته بـ"بند موسكوفيسي"، الذي يحمل اسم المفوض الأوروبي في الجباية، والذي يرعى "اللائحة السوداء للفراديس الضريبية"، وقد صنف المغرب في اللائحة الرمادية، بعد التزامه باتخاذ تدابير من أجل الخروج منها.

04 "مراجعة تدريجية لنظام المساهمة الدنيا في أفق إلغائها في المستقبل".

05 مراجعة السلم التصاعدي للضريبة على الدخل المطبق على الأشخاص الذاتيين وتوسيع وعاء هذه الضريبة، خاصة عبر تحسين مساهمة بعض الأنشطة المهنية ذات القدرات الجبائية الكامنة". ذلك تدبير يؤكد مجهود المديرية العامة للضرائب الرامية تسوية واستخلاص الضرائب المفترض أداؤها من قبل المهن الحرة.

06 "سن مساهمة مهنية موحدة ملائمة للتجار والصناع التقليديين ومقدمي الخدمات من ذوي الدخل الضعيف الذي يمارسون أنشطة ذات دخل ضعيف، من أجل مساعدتهم على الوفاء بضريبة واحدة تشمل الضريبة على الدخل والضريبة المهنية، في أفق رصد جزء من موارد تلك المساهمة للتغطية الاجتماعية". وهذا إجراء جرى التفاوض حوله من قبل وزارة الصناعة و التجارة في إطار مناظرة التجارة، التي شهدتها مراكش في نهاية أبريل الماضي، والذي يقضي بسن مبلغ جزافي، حيث لا يؤدي التجار سوى مرة واحدة الضريبة والمساهمة الاجتماعية.

07 "تكريس مبدأ الحياد الجبائي للضريبة على القيمة المضافة". وذلك يمر عبر ثلاث إجراءات؛ إحداث تناغم تدريجي لمعدلات الضريبة على القيمة المضافة، و"توسيع نطاق التطبيق"، حيث حرص واضعو النص على التأكيد على ذلك التوسيع سيأخذ بعين الاعتبار وضعية المقاولات الصغيرة جدا، و تعميم حق السداد".

يحدد القانون الإطار المبادئ العامة التي يفترض ترجمتها عبر نصوص "تشريعية وتنظيمية".

08 "توحيد النظام الجبائي المطبق على الأدوات المالية التشاركية مع الأدوات المالية التقليدية"، ما يعني أن التمويل الإسلامي لن يتمتع بمعاملة تفضيلية مقارنة بالتمويل التقليدي.

09 الانتهاء من مسلسل إضفاء الطابع اللامادي على المساطر الأدارية وتدعيم القيم الأخلاقية، والشفافية والثقة". يتعلق الأمر هنا باتخاذ تدابير تشرعية من أجل "محاربة فعالة للغش الضريبي".

10 "تدابير لفائدة دعم المقاولات الشابة start-up في مجال الابتكار والبحث والتطوير".

ومن بين التدابير التي ستحظى بالأولوية عبر قانون الإطار، يتوقع النص أن تحرص الدولة على "تناغم القواعد الخاصة بالجباية المحلية مع المقتضيات التي تؤطر ضرائب الدولة". وسيمر ذلك عبر "إعادة هيكلة وتبسيط وتوضيح"، تلك الجباية حتى يتحقق هدف "الأمن القانون لفائدة الملزم". ومن أجل ذلك، سيعمد إلى "التجميع التدريجي" لـ"الرسوم من نفس الطبيعة المطبقة على البنايات والأنشطة الاقتصادية". ■

قروض السكن بالمغرب..

هذه قيمتها وهؤلاء هم المستفيدون منها

تباطأ نمو القروض الموجهة لاقتناء السكن في العام الماضي، وتراجع عدد المستفيدين من القروض العقارية في العام الماضي، وانخفضت العمليات التي تهم القروض المضمونة من قبل الدولة، وتجلى أن الموظفين والأجراء هم الأكثر إقبالا على طلب قروض السكن.

المصطفى أزوكاح

وصلت مديونية الأسر المغربية لدى البنوك إلى غاية نهاية العام الماضي إلى 342 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 6,1 في المائة، مقارنة بالعام الذي قبله، حيث تجلى أن هذا الارتفاع تحقق بفعل زيادة قروض السكن وقروض الاستهلاك.

64 في المائة من مديونية الأسر

وتمثل القروض التي وفرتها البنوك للأسر في العام الماضي، التي تشكل 31 في المائة من الناتج الخام الداخلي، حوالي 36 في المائة من مجمل القروض التي وزعتها في العام الماضي، حسب بحث حول مديونية الأسر ضمنت نتائجه في تقرير الإشراف البنكي الصادر عن بنك المغرب.

وبلغ متوسط مديونية الأسر المغرب في العام الماضي إلى 42500 درهم، مقابل 41000 درهم في العام الذي قبله، ومثلت قروض الاستهلاك ضمن مديونية الأسر حوالي 36 في المائة، فيما شكلت قروض السكن حولي 64 في المائة. ويأتي التطور الحالي لقروض السكن، في ظل ارتفاع القروض لدى الأسر التي يصعب استردادها من قبل البنوك بنسبة 14,7 في المائة، كي تصل إلى 21,1 مليار درهم، ما رفع معدل المخاطر من 6,7 في المائة إلى 7,4 في لمائة.

219 مليار درهم لاقتناء السكن

ووفرت البنوك 219 مليار درهم للأسر من أجل اقتناء السكن إلى حدود العام الماضي، بزيادة بنسبة 5,5 في المائة، غير أن التمويلات التي تتيحها البنوك التشاركية في إطار المرابحة من الاستجابة لرغبات الزبناء في تملك سكن، وصلت إلى 4,2 مليار درهم.

ويفيد البحث الذي أنجزه بنك المغرب، أنه في سياق متسم بارتفاع العمليات العقارية بنسبة 4,5 في المائة في العام الماضي، تراجعت القروض البنكية الممنوحة لاقتناء السكن بنسبة 3 في المائة، حيث وصلت إلى 27,3 مليار درهم، موضحا أن الانخفاض همت القروض التي تضمنها الدولة بنسبة 10 في المائة، فيما زادت القروض التي لا تحظى بدعم الدولة بنسبة 2 في المائة.

واستقر عدد المستفيدين من القروض السكنية بنسبة 68500 مستفيد، متراجعا بنسبة 4 في المائة، حيث يترجم ذلك انخفاضا بنسبة 5 في المائة في عدد المستفيدين من القروض المدعومة من قبل الدولة، وزيادة بنسبة 2 في المائة في عدد المستفيدين من القروض الحرة، في الوقت نفسه، لم يتغير متوسط قيمة القروض الممنوحة في العام الماضي، مقارنة بالعام الذي قبله، حيث حصر في 398 ألف درهم.

ويلاحظ البحث أن حجم القروض الخامة الموجهة للسكن، وصلت إلى 215 مليار درهم، بارتفاع بنسبة 3,7 في المائة، بعد زيادة بنسبة 4,1 في المائة في 2017، مشيرا إلى أن حجم القروض الحرة، يمثل 82 في المائة، مرتفعا بنسبة 6,7 في المائة، بينما لم يتجاوز نمو حجم قروض السكن المدعمة من قبل الدولة 0,9 في المائة، بعد ارتفاع بنسبة 1,8 في المائة في العام ما قبل الماضي.

قروض مضمونة وقروض حرة

ووصلت القروض الموجهة للسكن إلى 39,3 مليار درهم على مدى العام الماضي، من بينها 21,4 مليار درهم برسم " فوغاليف"، الذي يهم ضمان القروض الموجهة لمنخرطي مؤسسة محمد السادس للنهوض الاجتماعية للتربية والتكوين، و" فوغالوج"، الذي يهم ضمان القروض البنكية الخاصة بالطبقة الوسطى والمغاربة المقيمين بالخارج، و 15,8 مليار درهم برسم " فوغاريم"، الذي ينصب على ضمان القروض البنكية لفائدة ذوي الدخل المحدود أو غير المنتظم، و2,1 مليار درهم برسم السكن منخفض التكلفة.

وفرت البنوك 219 مليار درهم للأسر من أجل اقتناء السكن إلى حدود العام الماضي.

وسجل البحث أن متوسط معدل الفائدة المطبقة على قروض السكن في العام الماضي، وصل إلى 4,93 في المائة، غير أنه لاحظ أن الفوائد المتراوحة بين 4 و6 في المائة، تراجعت بأربعة نقاط، كي تستقر في حدود 74 في المائة، بينما تراجعت القروض الممنوحة بمعدل فائدة متراوحة بين 6 و8 في المائة، بثلاث نقاط، كي تمثل نسبة 19 في المائة. ووصلت حصة القروض الممنوحة لمدة تتجاوز عشرين عاما إلى 55 في المائة، بتراجع بنقطتين، بينما ارتفعت حصة القروض المتراوحة مدتها بين 10 و20 عاما.

الموظفون في صدارة طالبي القروض

ويفضي تحليل بروفايلات المستفيدين من قروض السكن، إلى ملاحظة أن 65 في المائة من الملفات، تهم البالغين أكثر من 40 عاما، مقابل 29 في المائة للبالغين بين 30 و40 عاما، بينما لا تتعدى ملفات الذي تقل أعمارهم عن 30 عاما نسبة 6 في المائة.

ويبدو أن 23 في المائة من الملفات، تهم الأشخاص الذي تتراوح مداخليهم بين 4 و6 آلاف درهم، بينما وصلت حصة الذين تقل مداخليهم عن 4000 درهم إلى 31 في المائة. ويستفاد من البحث أن الأجراء والموظفين، هم الأكثر طلبا لقروض السكن، حيث تصل حصة الأجراء إلى 47 في المائة في العام الماضي، مقابل 48 في المائة في العام الذي قبله، استقرت حصة الموظفين في 34 في المائة، ومثلت حصة الصناع التقليديين والتجار نسبة 13 في المائة.

ويتضح من التوزيع الجغرافي للقروض أن جهة الدار البيضاء-سطات، تستحوذ على نسبة 40 في المائة، مقابل 19 في المائة لجهة الرباط- سلا- القنيطرة. ■

استقر عدد المستفيدين من القروض السكنية بنسبة 68500 مستفيد.

زوبعة وسط "البيجيدي"

بسبب "فرنسة التعليم".. و"عودة" مدوية لبنكيران

فجر تصويت فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، يوم الاثنين الماضي، على مشروع القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين جدلا واسعا في صفوف حزب العدالة والتنمية، بسبب تنصيص المشروع على تدريس المواد العلمية والتقنية بـ"اللغة الفرنسية" بدل اللغة العربية.

الشرقي لحرش

رغم أن الفريق النيابي لـ"البيجيدي" حاول أن يمسك العصا من الوسط بتوجيه من الأمانة العامة، حيث صوت بـ"نعم" باستثناء نائبين منه على مشروع القانون برمته مقابل امتناعه عن التصويت على المادتين 2 و31 من مشروع القانون المتعلقتين بالهندسة اللغوية، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لإطفاء غضب عدد من قيادات في الصف الأول والثاني للحزب الإسلامي، الذين اعتبروا الأمر بمثابة خيانة لقيم ومبادئ الحزب.

عودة بنكيران

وجد عبد الإله بنكيران، الأمين العام السابق في قرار الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، بالتصويت على مشروع القانون الإطار فرصة للعودة إلى الواجهة من جديد.

في هذا الصدد، ظهر رئيس الحكومة السابق في مناسبتين الأولى كانت يوم 20 من الشهر الجاري، وذلك مباشرة بعد تصويت على لجنة التعليم والثقافة والاتصال على مشروع القانون، حيث اختار مخاطبة جمهوره وتوجيه رسائل نارية لأمانة المصباح من خلال صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، أما الثانية، فكانت صباح أمس الأربعاء خلال الملتقى الوطني لشبيبة العدالة والتنمية بالقنيطرة.

ويتضح أن القاسم المشترك من خرجتي عبد الإله بنكيران تركيزه على أمرين: تحميل الأمانة العامة للحزب مسؤولية "خيانة" اللغة العربية و"فرنسة" التعليم، والتلميح بإمكانية عودته لقيادة الحزب؛ إذ لم يتردد في توجيه رسالة مبطنة إلى رئيس الحكومة والأمين العام الحالي لحزب العدالة والتنمية سعد الدين العثماني في خرجته الأولى بإمكانية التوجه لمؤتمر استثنائي، حيث أكد أن اتخاذ قرار من قبيل التصويت على مشروع قانون يؤدي لـ"فرنسة" التعليم يتطلب عقد مؤتمر، وليس دورة للمجلس الوطني فقط.

كما لم يتردد بنكيران في مخاطبة شبيبة الحزب بالقول:"اللي تيبغي شي واحد راه عارف اشنو يدير"، فيما ظلت جماهير شباب المصباح تردد "الشعب يريد بنكيران من جديد".

وإذا كانت خرجتا بنكيران قد حظيتا بمتابعة واسعة تجاوزت 400 ألف مشاهدة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك فقط، ونالت إعجاب مؤيديه من شبيبة "المصباح"، وبعض أعضاء الحزب، فإن المحلل السياسي امحمد جبرون يعتبر أن خرجتي بنكيران تشكل نوعا من الشرعنة للخروج عن ثقافة "البيجيدي". ويرى جبرون أن بنكيران بخرجاته يشرعن للتمرد على مؤسسات الحزب، الشيء الذي لم يكن مقبولا داخله، معتبرا أن هذا الأمر سيكون له ما بعده، فإما أن يصبح سلوكا عاديا، وإما أن يستنكر من قبل مؤسسات الحزب.

وذهب جبرون إلى أن خرجات بنكيران غير مدروسة وغير محسوبة العواقب، متوقعا أن يكون له مفعول عكسي على مسيرته السياسية، مؤكدا أن شعبيته قد تظل مرتفعة وسط الشباب، لكنه خسر وسيخسر الكثير وسط مؤسسات الحزب. وتساءل جبرون "لم يعد أحد من عقلاء الحزب يؤيد بنكيران، فمع من سيقوده إذا كان يريد العودة؟".

وجد عبد الإله بنكيران في الجدل حول مشروع القانون الإطار حول التعليم فرصة للعودة إلى الواجهة من جديد.

الحيوني: خروج حزب العدالة والتنمية من "عنق الزجاجة" يتطلب مؤتمرا استثنائيا.

تباين وانقسام

لم تقتصر مهاجمة الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية على عبد الإله بنكيران، بل إن قرار التصويت على مشروع القانون الإطار خلق صدمة ورجة وسط مناضلي الحزب.

في هذا الصدد، كتب امحمد الهلالي، عضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" تعليقا على تصويت الفريق النيابي للحزب على مشروع القانون الإطار قائلا: "الأحباب حان وقت الفراق"، معلنا نهاية مسيرته في حزب العدالة والتنمية.

من جهته، يرى أنس الحيوني، عضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، وأحد قياديه بألمانيا، في تصريح لـ"تيلكيل عربي"، أن قرار الأمانة العامة بالتصويت لـ"فرنسة التعليم" ليس سوى النقطة التي أفاضت الكأس، وكشفت عدم حرص الأمانة العامة على استقلالية قرار الحزب.

ويرى الحيوني أن العدالة والتنمية دخل في سلسلة من التراجعات والتنازلات منذ المؤتمر الوطني الأخير، الذي انتخب فيه سعد الدين العثماني، أمينا عاما لحزب العدالة والتنمية.

واعتبر الحيوني أن خروج حزب العدالة والتنمية من "عنق الزجاجة" يتطلب التوجه نحو مؤتمر استثنائي وانتخاب قيادة جديدة قادرة على استعادة روح المبادرة، واستقلالية القرار الحزبي. خلافا لذلك، اعتبر حسن بويخف، عضو المجلس الوطني لحزب "المصباح"، ورئيس تحرير يومية "التجديد" سابقا، في تصريح لـ"تيلكيل عربي"، أن حزب العدالة والتنمية له خاصية أساسية ينظمها قانونه الداخلي، وهي أن "الرأي حر والقرار ملزم"، مضيفا أن الحزب هو حزب مؤسسات، ما يعني أن جميع أعضاء الحزب ملزمون باحترام قرار المؤسسات.

واعتبر بويخف أن تصويت النائبين البرلمانيين المقرئ أبو زيد الإدريسي ومحمد العثماني من حزب العدالة والتنمية ضد مشروع القانون الإطار يعتبر إخلالا بالشق الثاني من قاعدة "الرأي حر والقرار ملزم".

وأضاف بويخف "نحن لسنا حزب "مّالين

الشكارة"، حيث البرلماني لا تربطه بالحزب سوى التزكية، بل إن الحزب هو الذي كان وراء وصول هؤلاء إلى البرلمان، مما يقتضي احترام مؤسساته وقراراته، ولو كانت مخالفة لأرائهم". وتابع "قوة حزب العدالة والتنمية في ديمقراطيته الداخلية ومؤسساته، وكل من لا يحترم هذه المؤسسات فهو يضعف الحزب"، داعيا إلى عدم التساهل في هذا الأمر.

من جهة أخرى، انبرى عدد من قيادات حزب العدالة والتنمية للدفاع عن مشروع القانون الإطار، وعن قرار الحزب بالتصويت عليه.

في هذا الصدد، اعتبر عزيز الرباح، الوزير وعضو أمانة "المصباح"، في تدوينة له على تطبيق التراسل الفوري "واتساب" أن معظم المعلقين على واقعة التصويت على مشروع القانون الإطار لم يكلفوا أنفسهم عناء إلقاء ولو نظرة بسيطة على مضامينه".

وأضاف الرباح "حجبت مسألة التناوب اللغوي عنهم الوقوف على مكتسبات غير مسبوقة في اللغة العربية والمجانية والبرامج والمناهج ووضعية الفاعلين والتمكن من اللغات والدعم الاجتماعي لفائدة الأسر الهشة وذات الخصاص والحكامة ونظام الجودة".

من جهته، قال سليمان العمراني، نائب الأمين العام لحزب المصباح، في تصريح لموقع حزب العدالة والتنمية، أن انضباط نواب الفريق النيابي الحزب في التصويت لمشروع القانون الإطار بأغلبية ساحقة يؤكد أن قيم الالتزام بقرارات المؤسسات "ما تزال ولله الحمد محفوظة محصنة مصانة".

عدم الوضوح

هل كانت هناك خيارات أخرى أمام قيادة حزب العدالة والتنمية غير التصويت بالإيجاب لمشروع القانون الإطار؟

هذا السؤال نقله "تيلكيل عربي" إلى عبد العزيز أفتاتي، عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، فكان جوابه أن الحزب لم يكن أمامه من خيار سوى التصويت على مشروع القانون الإطار إذا كان يريد الاستمرار في قيادة الحكومة، وإلا فإن اتخاذ قرار التصويت بالرفض يتطلب الإعلان عن الخروج من الحكومة. أفتاتي يرى أن حزب العدالة والتنمية يدرك جيدا أن التنصيص على تدريس المواد العلمية بالفرنسية هو خيار تبنته الدولة، وتمت المصادقة عليه في المجلس الوزاري برئاسة الملك، لذلك فإن أي نقاش في هذا الشأن يجب أن يكون مع الملك.

أفتاتي: الحزب لم يكن أمامه من خيار سوى التصويت على مشروع القانون الإطار.

وأوضح أفتاتي أنه يختلف مع بنكيران في مقاربته، إذ أن الأمور تحتاج لكثير من الوضوح، فهذا القرار اتخذ في المجلس الوزاري، وإذا كان حزب العدالة والتنمية غير موافق عليه، فالمسؤولية تقتضي أن يعقد دورة استثنائية لمجلسه الوطني، ويعلن خروجه من الحكومة، والعودة للمعارضة.

أفتاتي، أوضح أنه من دعاة العودة إلى المعارضة، لكن ذلك يظل رأيا شخصيا، وغير ملزم لمؤسسات الحزب، التي يجب الانضباط لقراراتها التي يتم اتخاذها بالتصويت.

شعار الهوية

وإذا كان جزء عريض من شباب وأعضاء حزب العدالة والتنمية اعتبروا أن التصويت على مشروع القانون الإطار يمس مبادئ وقيم الحزب، فإن حسن بويخف يرى أن هذا الأمر يظل خاضعا للاجتهاد السياسي، ولا يمس مرجعية الحزب في شيء، مشيرا في هذا الصدد إلى تصويت الفريق النيابي للحزب خلال ولاية بنكيران على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، رغم الضجة التي أثيرت بشأن مخالفتها لمبادئ الشريعة الإسلامية.

بدوره، اعتبر جبرون أن هذه القضية تظل خاضعة للاجتهاد السياسي، ولا علاقة لها بأي مبدأ ديني، كما أن مفهوم الهوية الذي يرفعه بنكيران ليس مفهوما ثابتا، بل متغيرا، مشددا على ضرورة إخراج المسألة اللغوية من سجن الهوية إلى فضاء ورحابة المصالح والمنافع الاقتصادية والسياسية.■

يتحدث قياديون في "البيجيدي" عن دخول الحزب في سلسلة من التنازلات منذ المؤتمر الذي انتخب فيه سعد الدين العثماني، أمينا عاما.

جبرون : الكثير من مؤيدي "البيجيدي" غيروا رأيهم على خلفية القانون الإطار حول التعليم

امحمد جبرون، باحث مغربي، عارف بحزب العدالة والتنمية، الذي انتمى إليه منذ شبابه وإلى حدود سنة 2017.

أحمد مدياني

جبرون حاصل على الدكتوراه في التاريخ، ويعمل حاليا أستاذا في المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بمدينة طنجة، له مجموعة من الأبحاث والدراسات، من بينها الفكر السياسي بالمغرب والأندلس في القرن الخامس الهجري؛ فصول من تاريخ المغرب والأندلس؛ المقاصد في الفكر الإصلاحي الإسلامي؛ إمكان النهوض الإسلامي. وكان جبرون قد استقال يوم 06 نونبر 2017 من حزب العدالة والتنمية، لخلافه مع الأمين العام للحزب حينئذ (ورئيس الحكومة السابق) عبد الإله بنكيران ليتحرر من "الانتماء" الذي قال إنه جعله "في كثير من الأحيان" يتخلى عن موقعه "كمثقف عمومي"، و"يتورط في الاصطفاف"، على حد تعبيره في رسالة استقالته.
في هذا الحوار يعود جبرون إلى الخلاف الذي "يقسم" حزب العدالة والتنمية حول القانون الإطار حول التعليم وتداعياته...

كيف تقرؤون الجدل الذي رافق نقاش مشروع القانون الإطار؟ ولماذا تم التركيز على لغات التدريس دون غيرها من المواد التي تضمنته؟

إن الجدل حول القوانين، ومتابعة تفاصيل النقاش السياسي حولها هو أمر صحي، وإيجابي، وينم عن يقظة سياسية لدى الرأي العام، وأتمنى لو أن هذا النقاش والجدل كان مع سائر القوانين والنصوص التي تهم حاضرنا ومستقبلنا. غير أن الواقع بخلاف ذلك، فالجدل والنقاش لم يهم القانون الإطار في عمومه، وكافة بنوده ومقتضياته، بل انحسر فقط فيما عرف بقضية التناوب اللغوي أو لغات التدريس، وهذا في نظري يعكس حساسية هوياتية مفرطة لدى المغاربة.
ومن اللافت للانتباه في هذا السياق، أن الذي أثار هذا النقاش، وعممه هو حزب العدالة والتنمية الذي يرأس الحكومة، فالمشروع في البداية والنهاية هو مشروع حكومي، وكان يفترض أن تحسم خلافات الأغلبية حوله داخل بيت الحكومة قبل أن يصل إلى المعارضة، لكن الواقع أن الحكومة عجزت عن حسم الخلاف. ولهذا حصل ما حصل من تأخر، وتردد، والتباسات. وهذا النقاش وبالنظر إلى سياقه يعكس أهمية وحساسية قضايا الهوية لدى حزب العدالة والتنمية وكافة أعضائه.

امحمد جبرون، باحث مغربي.

هل يشمل الانفتاح على لغات اللغات الأجنبية لتدريس المواد العلمية والتقنية والاقتصادية فعلا خطرا على الهوية واللغة العربية، كما يسوق لذلك الرافضون لهذا الخيار؟

في نظري، إن المخاوف التي عبر عنها الكثيرون والتي تتعلق في جملتها بالانعكاسات السلبية لتدريس المواد العلمية باللغة الأجنبية على اللغات الوطنية، وعلى رأسها العربية، هي مخاوف مشروعة ومتفهمة، لكنها غير ذات مصداقية من الناحية التاريخية والثقافية، فمصير العربية ومستقبلها لا يتعلق أبدا بلغة تدريس المواد العلمية، بقدر ما يتعلق بأمور وشروط أخرى للأسف لا يتم التحدث عنها هذا من جهة، كما أن مفهوم الهوية هو مفهوم دينامي ومتغير، وقابل لإعادة الصياغة في ضوء المستجدات والهموم التي يحياها الإنسان المغربي، وبالتالي، فالهوية لا تقع وراءنا، كما يصورها البعض، بل توجد أمامنا، فقولنا إن

«

بالنسبة لجبرون، يعكس الجدل داخل "البيجيدي" حول القانون الإطار حساسية قضايا الهوية داخل الحزب.

اللغة العربية هي مكون من مكونات الهوية المغربية لا يقتضي أبدا أن تكون لغة البيت والشارع والاقتصاد والعلوم والإدارة. وهذا مفهوم تاريخيا وثقافيا، فهل المغاربة، قبل حتى الاحتلال، كانوا معربين في كل شيء؟ لا أبدا، واليوم الكثير من المناطق هي أمازيغية في البيت والشارع، بل حتى في مستوى معين من الاقتصاد.. ومن ثم فهذه أمور لا بد من إعادة النظر فيها والتخفف من ثقلها.

بنكيران خرج، في مناسبتين، للتعبير صراحة عن رفضه لمسألة التناوب اللغوي، بل وصل حد التشكيك في وفاء قيادات العدالة والتنمية للمرجعيات التي تأسس عليها الحزب. كيف تقرأ خرجاته في هذا السياق؟ وهل يمكن أن تقود لتفكك "البيجيدي" أو انقسامه؟

بكل احترام للأستاذ عبد الإله بنكيران، خرجاته هاته خاطئة من الناحية السياسية وفي العرف التنظيمي لحزب العدالة والتنمية ولسائر الأحزاب، فلا يقبل من شخصية من حجم بنكيران أن يكون لها هذا التدخل السافر في شأن حزبه، وهو يعلم خطورة وخطأ ما قام به، ولا يحتاج منا ولا من غيرها دروسا في هذا الباب.

ومن ناحية ثانية، ما عبر عنه من أفكار وآراء غير مسلم بها، ولا يمكن أخذها كحقائق، لا في ما يتعلق بالأخطار المتوقعة من العمل بالتناوب اللغوي أو من غيره من القضايا.

لكن ما أثارني في حديثه هو حديثه عن فرنسا الذي كان حديثا قاسيا وغير دبلوماسي وليس فيه أدنى تحفظ وهو أمر لا يليق برجل دولة، كما أن علاقات المغرب بفرنسا تجاوزت الكثير من العقد التي عبر عنها، ويجب أن يقاوم المسؤولين في البلدين أن نوع من العودة إلى ثقافة وأساليب الماضي في العلاقة بينهما.

أما عن إمكانية انشقاق الحزب على خلفية هذا النقاش، فلا أتوقع هذا، وكما قلت، أكثر من مرة، أن الرجل الوحيد القادر على شق الحزب هو بنكيران وأظنه لحد الآن لم يفعل، ولن يفعل بحسب ما يصرح به.

ألا ترون أن نقاش القانون الإطار وما رافقه أضعف التماسك الذي كان يظهر به العدالة والتنمية أمام خصومه وحلفائه؟

لا أظن ذلك، فما حصل من نقاش داخل بيت العدالة والتنمية، لم يؤثر على السير العادي لمؤسساته، بل، على العكس، لحد اللحظة المعركة كانت ومازالت في وسائط التواصل الاجتماعي، ويبدو لي من متابعتي أن الحزب استطاع احتواءها من خلال الجهد التواصلي الذي قام به، ومن خلال التذكير بثوابته الأخلاقية والتنظيمية، ولهذا فمثل هذه الأحداث صعبة، لكنها ليست بالخطورة التي يتصور البعض، على الأقل على الصعيد التنظيمي.

كثيرون دفعوا بازدواجية الموقف في سلوك أعضاء الحزب، خاصة الذين يختارون تدريس أبنائهم في البعثات الأجنبية، ثم يرفضون تعميم التناوب اللغوي في التدريس بالمدرسة العمومية، مثلا ادريس الأزمي الذي قدم استقالته بعد المصادقة على القانون الإطار؟

للأسف هذه الظاهرة لا تخص فقط أعضاء العدالة والتنمية وقياديه، بل تهم عموم النشطاء والعالم الافتراضي، فكلهم يهجرون المدارس العمومية، ولسبب رئيس وتدني مستوى تدريس اللغات الأجنبية وعلى رأسها الفرنسية، ولكنهم، بالمقابل، يقاتلون من أجل بقاء الوضع في المدرسة العمومية على ما هو عليه، ومن ثم فالأمر، في نهاية التحليل، يتعلق بمرض يحتاج إلى علاج أو مؤامرة على أبناء الطبقة الفقيرة تحتاج إلى كشف وفضح.

هل تتوقع أن يؤثر موقف العدالة والتنمية من قانون الإطار على قاعدة كتلته الانتخابية؟

في السياسة كل شيء بثمن. أكيد أن حزب العدالة والتنمية، من خلال النقاش والتطاحن الذي عاشه على خلفية القانون الإطار، خسر عددا من زبنائه، فالكثير من الناس يقررون العزوف عن التصويت أو تغيير التصويت استنادا إلى قضايا جزئية وبسيطة أحيانا، وأظن أن الكثير من مؤيدي العدالة والتنمية غيروا رأيهم على خلفية القانون الإطار. وربما يصعب استرجاع أصواتهم في المستقبل. ■

الرجل الوحيد القادر على شق الحزب هو بنكيران وأظنه لحد الآن لم يفعل، ولن يفعل بحسب ما يصرح به.

السيناريست والروائي الحمدوشي:

لهذا نعلق الفشل على كتاب السيناريو

لم يخسر عبد الإله الحمدوشي رهان الإقدام على التقاعد النسبي من سلك التعليم، بعدما أتعبته السنون في العمل داخل فصول الثانوية لتدريس اللغة العربية، ولأنه يعشق الكتابة، قرر مواصلة عشقه، لامتهان كتابة السيناريو، لكن قبل دخول غمار هذا التخصص، تدربت أنامله على كتابة الرواية البوليسية، ليصبح أحد الكتاب القلائل في العالم العربي الذين أبدعوا في هذا الجنس. التقى "تيلكيل عربي" الحمدوشي وكان هذا الحوار.

عبد الرحيم سموكني

عبد الإله الحمدوشي.

ولد عبدالإله الحمدوشي في عقد الخمسينات بمدينة مكناس، وله أكثر من رواية بوليسية، ترجمت بعضها إلى اللغة الإنجليزية، وهو عضو في اتحاد كتاب المغرب منذ 1994، واليوم يعتبر من أشهر كتاب السيناريو، إذ يعتبر فيلمه الأخير "لحنش" أنجح الأفلام في تاريخ السينما المغربية من حيث المداخيل. يرى الحمدوشي أن أزمة الجودة في السينما والتلفزيون ليست مرتبطة دائما برداءة السيناريو، ويقول إن أغلب طلبة السينما لا يولون أهمية لكتابة السيناريو، وهو ما يفسر ضعف هذا التخصص في المغرب، لكنه، في الوقت نفسه، يرى أن على كاتب السيناريو أن يتوفر على ثقافة عامة واسعة، وأن يكون قارئا شرها للكتب وعاشقا للتاريخ والسياسة وعلم الاجتماع والفنون، وهو ما يصعب مهامه، كما يرى أن الإشكال لا يقتصر فقط على تقنيات كتابة السيناريو، لأن الأهم هو التوفر على قصة محبوكة.

لماذا نحمل مسؤولية فشل عمل سينمائي أو درامي تلفزيوني دائما لكاتب السيناريو؟

دائما ما يتكرر السؤال نفسه عندما نقع في مأزق يتعلق بالجودة، نقول ليس لدينا

«

حقق فيلم "لحنش"، الذي كتبته الحمدوشي، أعلى إيرادات في تاريخ السينما المغربية.

سيناريوهات جيدة وليس لدينا كتاب سيناريو، وفي الوقت نفسه، لا شيء يفعل لكي تكون لدينا صناعة حقيقية أو استثمار حقيقي في كتابة السيناريو. فمع الأسف الشديد، نلاحظ أنه في القطاع السينمائي بالأخص، هناك اهتماما بالإنتاج وبالإخراج والمهرجانات، لكن تفعيل كتابة السيناريو، والاشتغال على مؤسسة قائمة بذاتها مهداة بشكل خاص للسيناريو، لا وجود له، إن لم نقل أنه منعدم.

الملاحظة ذاتها نسجلها في معاهد السينما، فالجميع يريد أن يكون مخرجا، ولا أحد يرغب في أن يصبح كاتب سيناريو...

شخصيا لدي تجربة فعلية في مجال تدريس السيناريو بالورشات بمختلف معاهد السينما، ودائما أستشعر أن هناك نظرة من الطلبة للسيناريو على أنه شيء ليس مهما، وأنه لا قيمة له من الناحية المهنية والمادية، كما أن السيناريو ليس جالبا للشهرة.

لكن بالمقابل، ينظر إلى المخرج على أنه رب العمل وصاحب الكلمة الأولى والأخيرة، بينما تهمش القطاعات أو التخصصات الأخرى.

لذا، فإن أردنا أن يهتم الطلبة بالسيناريو علينا أن نهتم بهذا التخصص، وأن نمنح للكاتب أهمية أكبر، وأن يكون له حضور فعلي وقانون ينظم عمله وبطاقة فنان، وأن تعطى له الكلمة في اتخاذ القرارات السينمائية والفنية، فبدون هذه الاهتمامات لن تكون لدى الطلبة أي رغبة في مزاولة هذا التخصص.

لا يمكننا كتابة سيناريو ونحن لا نتوفر على اطلاع على الآداب والتاريخ والجغرافيا.

ما هي مواصفات كاتب السيناريو الجيد؟

في الواقع عندما نريد التحدث عن كتابة السيناريو، يجب أن نتحدث بنوع من الدقة، هناك تقنيات كتابة السيناريو، لكنها في نظري ليست مهمة، فالتقنيات يمكن العثور عليها عبر بحث بسيط في الإنترنت، وشخصيا لا أولي أهمية كبيرة لهذه التقنيات في الورشات التي أنشطها.

لكن الأهم والحيوي، هو كيف نفكر؟ وكيف يمكننا أن نعالج فكرة معينة؟ من أين نأتي بالأفكار؟ وما هي الأفكار الملائمة لوضع معين أو فترة تاريخية معينة أو مرحلة معينة؟ هذه الأمور تتعلق قبل كل شيء بالثقافة العامة لكاتب السيناريو.

لا يمكننا كتابة سيناريو ونحن لا نتوفر على اطلاع على الآداب والتاريخ والجغرافيا، وأن نكون قراء لأمهات الروايات.

شخصيا أتيت إلى السيناريو قادما من الرواية، لماذا؟ لأن هذا التفاعل بين الرواية والسيناريو هو الذي أسس لجميع السينمات في العالم، فمثلا روايات نجيب محفوظ، صورت إلى أعمال سينمائية بعد أن حولت إلى سيناريوهات، والأمر نفسه في باقي الدول؛ إذ أغنى الروائيون بغزارة الحقل السينمائي.

بل إن أعظم الأعمال السينمائية عبر العالم، نجد أن لها علاقة بالأدب، وبما أني أكتب الرواية، فإني أعرف أهمية القصة بالنسبة للسينما، فأي فيلم يحكي قصة ما، وتقنيات القصة هي تقنيات أدبية بالدرجة الأولى، قبل أن تكون سينمائية.

فالقصة هي التي تحدد كيفية بناء شخصية معينة، وهي ما يمدنا بأسلوب رواية حدث معين، فإذا لم نتمكن من إنجاز سيناريو مبني على أسس رفيعة على المستوى الأدبي لن نحصل أبدا على فيلم متكامل.

حقق فيلم "لحنش"، الذي كتبته، أعلى إيرادات في تاريخ السينما المغربية، فهل يعود الفضل في نجاحه إلى طبيعة القصة "الشعبية"؟

« الأكثر دخلا بالنسبة للمنتج، وأنا شخصيا لم أستفد ولو بدرهم واحد من هذه المداخيل، ويمكنني القول أن ما تقاضيته عن سيناريو الحنش هو أضعف أجر تقاضيته خلال مسيرتي المهنية في الكتابة.
مع العلم أن الملايين تهاطلت على المنتج، الذي هو المخرج في الآن ذاته، ولا أنا ولا فريق العمل استفاد من المداخيل القياسية التي حققها "لحنش"، وهو شيء لا يشجع على الذهاب بعيدا في كتابة هذا النوع من الأفلام، ما دام المستفيد سيكون شخصا واحدا فقط.

ما حكاية ترجمة رواياتك البوليسية إلى الإنجليزية ونشرها في أمريكا؟

لقد منحتني تلك الروايات بعدا عالميا، وسنحت لي بلقاء عدد كبير من الطلبة الأمريكان من مختلف الجامعات الأمريكية، كـ"هارفرد" و"دورتموث" و"كولومبيا"، لأنهم يدرسون رواياتي البوليسية، وهو ما يدفعهم إلى القدوم إلى المغرب من أجل لقائي (ولقاء آخرين) في زيارات ثقافية تنظمها هذه الجامعات بتنسيق مع أساتذتهم.
أعتقد أن السبب هو كوني من الكتاب القلائل في العالم العربي الذي تخصص في الرواية البوليسية، فمثلا روايتي الأخيرة "الفرصة الأخيرة"، ترجمت إلى الفرنسية، وهو أمر نادر أن تجد عملا يترجم من العربية إلى الفرنسية، لأن الكتاب المغاربيين عموما يكتبون منذ البداية بالفرنسية، والآن ترجمت الرواية إلى خمس لغات، آخرها اللغة الروسية.

لماذا اخترت كتابة الروايات البوليسية بالتحديد؟

لا أكتب فقط الروايات البوليسية، لكن بما أن هذه الروايات ترجمت إلى الإنجليزية أول الأمر ثم إلى لغات أخرى فيما بعد، فهذا ما شجعني على مواصلة كتابة هذا النوع من الروايات.
ثم إن هذا النوع من الأدب نادر جدا في العالم العربي، إن لم أقل أنه غير موجود خاصة باللغة العربية، لذا فيمكن القول أني أتفرد بكتابة الرواية البوليسية باللغة العربية، وهو ما دفع دور النشر الأمريكية إلى ترجمتها.
ما يجب أن نستحضره أيضا هو الخصوصية المغربية أيضا؛ إذ تتطلب الرواية البوليسية شروطا معينة، من بينها ضرورة وجود نوع من الانفتاح، والمغرب الذي عاش سنوات الرصاص وما تمخض عنها من أدب خاص، والذي تطرق لسنوات الاعتقال السياسي، إذ أن أغلب المعتقلين السياسيين ألفوا كتبا وروايات عن تجاربهم في المعتقلات.

الدولة أرادت أن تعطي صورة أخرى عن الشرطة، فبدأت كتابة روايات بوليسية.

ما يجب أن نستحضره أيضا أن الدولة أرادت أن تعطي صورة أخرى عن الشرطة والبوليس مع بداية عقد التسعينات، فالتقطت هذه الإشارات، فبدأت كتابة روايات بوليسية.
وكما قلت سابقا، أمام الفراغ الكبير في مجال الرواية الأدبية، استطعت أن اصنع اسما لي في هذا المجال، كما أن الترجمات إلى لغات أخرى شجعني على الذهاب بعيدا في هذا التخصص، فمثلا عندما أرى أن رواية "الذبابة البيضاء" ترجمت إلى اللغة المقدونية، فحتما سيغمرني شعور بالفرح. بل أكثر من ذلك هناك دار نشر أمريكية طلبت مني كتابة سلسلة من هذه الروايات، وأن يكون البطل، هو "لحنش"، وأصدرنا بالفعل الرواية الأولى "الدم اليابس"، ونحن بصدد كتابة رواية ثانية. ■

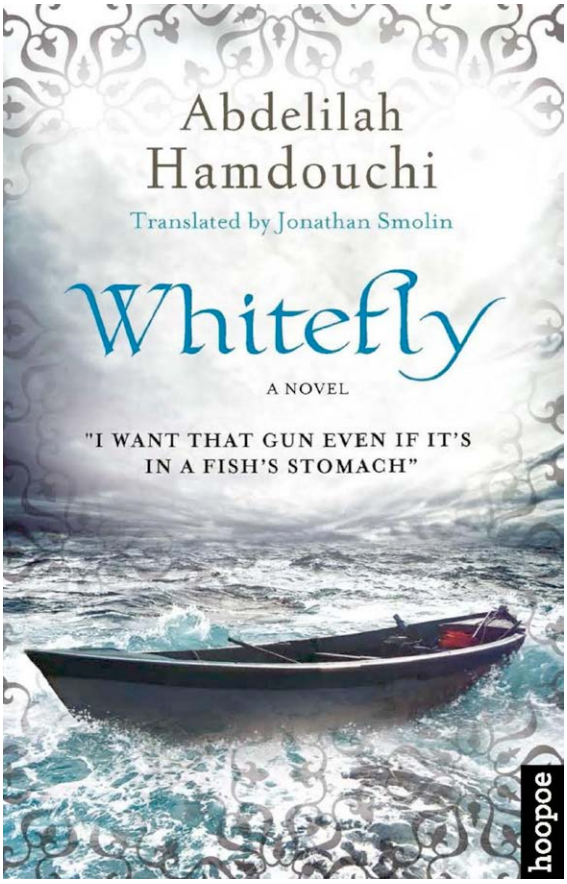

روايتان مترجمتان للحمدوشي.